

مؤتمر العمل الدوليConvention 108الاتفاقية ١٠٨اتفاقية بشأن وثائق الهوية الوطنية للبحارة (١)

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنيف حيث عقد

دورته الحادية والأربعين في ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٥٨ ؛

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بالاعتراف المتبادل أو الدولي

لبطاقات هوية البحارة الوطنية ، وهو موضوع البند السابع في جدول أعمال الدورة ؛

وإذ قرر أن تتخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،

يعتمد في هذا اليوم الثالث عشر من شهر أيار / مايو عام ثمانية وخمسين وتسعمائة

وألف الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية وثائق هوية البحارة ، ١٩٥٨ :

المادة ١

١- تنطبق هذه الاتفاقية على كل بحار يعمل بأي صفة على ظهر سفينة غير

حربية مسجلة في اقليم تسري فيه هذه الاتفاقية ، وتعمل عادة في الملاحة البحرية •

٢- عند حدوث أي شك في اعتبار فئات ما من الأشخاص بحارة فسي مفهوم

(١) بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ١٩ شباط / فبراير ١٩٦١ •

هذه الاتفاقية تحدد السلطة المختصة في كل بلد المسألة بعد التشاور مع منظمات ملاك السفن ومنظمات البحارة المعنية .

المادة ٢

١- تصدر كل دولة عضو تسري عليها هذه الاتفاقية لكل بحار من رعاياها ، بناء على طلبه ، وثيقة هوية بحار تتفق مع أحكام المادة ٤ من هذه الاتفاقية : فاذا لم يكن ممكنا عمليا اصدار مثل هذه الوثيقة لفئات معينة من البحارة يجوز للدولة العضو أن تصدر بدلا منها جواز سفر يبين أن حامله بحار ، ويكون لهذا الجواز نفس قوة هوية البحار في مفهوم هذه الاتفاقية .

٢- يجوز لأي دولة عضو تسري عليها هذه الاتفاقية أن تصدر وثيقة هوية بحار الى أي بحار آخر يطلبها ، سواء كان يعمل على سفينة مسجلة في أراضيها أو كان مسجلا في مكتب استخدام في أراضيها .

المادة ٣

تبقى وثيقة هوية البحار في حوزته في كل الأوقات .

المادة ٤

١- يكون تصميم وثيقة هوية البحار بسيطا ، وتصنع من مادة متينة ، وتشكل بحيث يسهل اكتشاف أي تغيير فيها .

٢- تحوي وثيقة هوية البحار اسم ولقب السلطة المصدرة ، وتاريخ ومكان الاصدار ، وبيانا بأن هذه الوثيقة هي وثيقة هوية بحار في مفهوم هذه الاتفاقية .

٣- تحوي وثيقة هوية البحار البيانات التالية عن حاملها :

(أ) الاسم الكامل (الاسم الأول واللقب عند تطبيق ذلك) ؛

- (ب) تاريخ ومكان الميلاد ؛
- (ج) الجنسية ؛
- (د) المميزات الجسدية ؛
- (هـ) الصورة ؛
- (و) توقيع الحامل أو بصمته اذا كان عاجزا عن التوقيع •

٤- اذا أصدرت الدولة العضو وثيقة هوية بحار لبحار أجنبي لا يكون من الضروري ادراج أي بيان عن جنسيته ، ولا يعد مثل هذا البيان دليلا قاطعا على جنسيته •

٥- تبين وثيقة هوية البحار بوضوح أي حد زمني لصلاحيتها •

٦- مع مراعاة أحكام الفقرات السابقة تقرر الدولة العضو التي تصدر وثيقة هوية البحار شكلها ومحتواها المحددين ، بعد التشاور مع منظمات ملاك السفن ومنظمات البحارة المعنية •

٧- يجوز أن تقرر القوانين أو اللوائح الوطنية بيانات أخرى تدرج في وثيقة هوية البحار •

المادة ٥

١- من حق أي بحار يحمل وثيقة هوية بحار صالحة وصادرة عن السلطة المختصة في اقليم تسري فيه هذه الاتفاقية العودة الى هذا الاقليم •

٢- ويكون من حق البحار العودة كذلك طيلة فترة لا تقل عن عام بعد موعده انقضاء أجل الوثيقة المذكورة •

المادة ٦

١- تسمح كل دولة عضو للبحار الذي يحمل وثيقة هوية بحار صالحة بدخول أي اقليم تسري فيه هذه الاتفاقية عند طلب الدخول لاجازة مؤقتة على الشاطئ أثناء رسو السفينة في الميناء .

٢- اذا كانت وثيقة هوية البحار تحوي مساحات خالية بحالات دخول مناسبة تسمح كل دولة عضو بالدخول الى أي اقليم تسري فيه هذه الاتفاقية للبحار الذي يحمل وثيقة هوية صالحة اذا طلب الدخول من أجل :

(أ) الالتحاق بسفينته أو الانتقال الى سفينة أخرى ؛

(ب) المرور للالتحاق بسفينته في بلد آخر أو للعودة الى وطنه ؛

(ج) أي غرض آخر تقره سلطات الدولة العضو المعنية .

٣- يجوز للدولة العضو قبل السماح بالدخول الى أراضيها لأحد الأغراض المحددة في الفقرة السابقة أن تطلب من البحار أو المالك أو الوكيل المعني أو القنصل المختص أدلة كافية ، بما فيها الأدلة الموثقة ، عن نية البحار وقدرته على تنفيذ هذه النية . كما يجوز للدولة العضو أن تقصر اقامة البحار على فترة تعتبر معقولة لتنفيذ الغرض المعني .

٤- لا تقيد هذه المادة حق أي دولة عضو في منع فرد معين من دخول أراضيها أو البقاء فيها .

المادة ٧

ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها .

المادة ٨

- ١- لا تلزم هذه الاتفاقية سوى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي سجل المدير العام لمكتب العمل الدولي تصديقاتها •
- ٢- ويبدأ نفاذها بعد مضي اثني عشر شهرا على تاريخ تسجيل تصديقي دولتين عضوين لدى المدير العام •
- ٣- ويبدأ بعدئذ نفاذها بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني عشر شهرا على تاريخ تسجيل تصديقها •

المادة ٩

- ١- يجوز لكل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد مضي عشر سنوات على بدء نفاذها ، وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها • ولا يكون هذا النقص نافذا الا بعد مضي عام على تاريخ تسجيله •
- ٢- كل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية ولم تمارس خلال العام التالي لانقضاء فترة السنوات العشر المشار اليها في الفقرة السابقة الحق في النقص المنصوص عليه في هذه المادة ، تعتبر ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، ويجوز لها بعد ذلك نقض هذه الاتفاقية في نهاية كل فترة عشر سنوات وفقا للأحكام التي تنص عليها هذه المادة •

المادة ١٠

- ١- يخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي كل الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتسجيل كل التصديقات والنقوض التي أبلغته بها الدول الأعضاء في المنظمة •
- ٢- يلفت المدير العام نظر الدول الأعضاء الى التاريخ الذي سيبدأ فيه نفاذ الاتفاقية لدى اخطارها بتسجيل التصديق الثاني الذي أبلغ به •

المادة ١١

يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاصيل الكاملة لكل التصديقات ووثائق النقص التي سجلها طبقاً لأحكام المادة السابقة ، كما يقوم الأمين العام بتسجيلها طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة •

المادة ١٢

يقدم مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام ، كلما رأى ذلك ضروريا ، تقريرا عن تطبيق هذه الاتفاقية ، وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كليا أو جزئيا في جدول أعمال المؤتمر •

المادة ١٣

١- اذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة مراجعة لهذه الاتفاقية كليا أو جزئيا ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك :

(أ) يستتبع تصديق دولة عضو على الاتفاقية الجديدة المراجعة ، بحكم القانون وبغض النظر عن أحكام المادة ٩ أعلاه ، النقص المباشر للاتفاقية الحالية شريطة بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة ؛

(ب) اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة ، يقفل باب تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقية الحالية •

٢- تظل الاتفاقية الحالية ، على أي حال نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقت عليها ولم تصدق على الاتفاقية المراجعة •

المادة ١٤

النمان الانكليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية •